في اجتماع اللجنة العامة برئاسة الزعيم

المؤتمر يدعو القوى السياسية إلى إنجاز اتفاق في أقرب وقت ممكن

نجدد تمسكنا بالشرعية الدستورية والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار واتفاق التسوية في حل الأزمة

> الاجتماع يحذر من خطورة المنعطف الخطير الذي تمر به البلاد
> الفريق المفاوض يقدم تقريراً عن مجمل الحوارات مع مختلف القوى السياسية
> الحوار مع كافة القوى سيظل المخرج الوحيد والآمن للخروج من الأزمة

> الوطن لم يعد يحتمل المزيد من الاختلاف والشقاق الذي يدفع ثمنها المواطن
> نناشد أبناء شعبنا التحلي بمزيد من الصبر والحكمة والتماسك للحفاظ على الوطن
> الحفاظ على المكتسبات الوطنية في مختلف المجالات مسؤولية الجميع

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وبحضور الدكتور قاسم سلام رئيس المجلس الاعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعا لها صباح اليوم الاحد..

وجرى خلال الاجتماع استعراض آخر المستجدات والتطورات على الساحة الوطنية فى الوقت الذي تمر به البلاد بمنعطف خطير يهدد أمن واقتصاد الوطن و سلمه الاجتماعي في ظل غياب قيادة للدولة مسئولة عن حفظ أمن وسلامة واستقرار ووحدة البلاد والحفاظ على مكتسباتها الوطنية على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية وغيرها نتيجة استقالة رئيس الجمهورية. وفي الاجتماع استمع الحاضرون الى تقرير من الفريق المفاوض عن مجمل الحوارات والنقاشات التي عقدت مع مختلف القوى السياسية ، وقد اكد الاجتماع على ان الحوار مع كافة القوى السياسية كان وسيظل المخرج الوحيد والآمن للخروج من الازمة الراهنة..

كما دعا الاجتماع جميع القوى السياسية التوصل الى اتفاق سياسي في اقرب وقت ممكن بما يحافظ على الشرعية الدستورية و وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها واتفاق السلم والشراكة الوطنية لان الوطن لم يعد يحتمل المزيد من الاختلاف والشقاق الذي يدفع ثمنه المواطن العادي.

كما ناشدت اللجنة العامة ابناء الشعب اليمني التحلي بمزيد من الصبر والحكمة والتماسك بغية الحفاظ على أمن ووحدة واستقرار البلاد والحفاظ على مكتسباته ومصالحه الوطنية العليا.

د. احمد عبيد بن دغر يكشف عن خفايا الحوار في «موفنبيك»

سنؤيد الإجماع الوطني في ترتيب السلطتين التشريعية والرئاسية أياً كانت النتائج

نحرص على استمرار الحوار بين مختلف المكونات كوسيلة مثلى لحل المشكلات

- يجب أن تكون الحلول دستورية وتوافقية تغليباً لمصلحة البلاد
- وافقنا على إضافة مائة عضو إلى البرلمان ويكون التوافق اساساً عند اتخاذ القرار
- اقترحنا توسيع «الشورى» وان نكون اقلية فيه لتطمئن الأنفس
- خاض فريقنا نقاشات مطولة مع كافة المكونات وللأسف لم تبد بعضها مرونة كافية
- يتمسك المؤتمر بالشرعية الدستورية والبرلمانية باعتبارها الشرعية الوحيدة للحفاظ على الوحدة
- الخلاف كبير بين من أرادوا الحفاظ على الشرعية ومن أرادوا غير ذلك
- توسع مجلس الشورى ليضم المكونات غير الممثلة
- هناك من أراد اسقاط الدستور والبرلمان وهذا ما نرفضه
- قيادة المؤتمروجهت فريقنا المحاور بتقديم التنازلات طالما حققت المصلحة الوطنية

قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام: إن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني قرروا الوقوف إلى جانب الاجماع الوطني في ترتيب السلطتين التشريعية والرئاسية مهما كانت النتائج..وكشف عن أهم المقترحات والتصورات التي طرحها فريق المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على طاولة حوار موفمبيك استشعاراً منه بخطورة الوضع وضرورة الخروج من المأزق.. مؤكداً تمسك المؤتمر الشعبي العام بالشرعية الدستورية والبرلمانية باعتبارها الشرعية الوحيدة الحافظة للوحدة اليمنية.. «الميثاق» تنشر نص ما جاء في تصريح الدكتور أحمد عبيد بن دغر النائب الأول لرئيس المؤتمر:

على مدى أسبوعين كاملين شارك المؤتمر الشعبي إلى جانب الأحزاب والمكونات السياسية والإجتماعية الأخرى في حوارات مستفيضة وبرعاية أممية حول الفراغ الدستوري الذي أحدثته استقالة الرئيس والحكومة وما رافقته من أحداث وتطورات مهمة.

لقد حرص المؤتمر ومازال على استمرار الحوار بين الفرقاء السياسيين كوسيلة مثلى لحل المشكلات واستشعاراً منه بالمسئولية الوطنية وخطورة الوضع الراهن، فقدم المؤتمر الشعبي وحلفاؤه تصوراته واقتراحات لآليات وطرق الإنتقال السلمي للسلطة، آخذاً في الاعتبار مصلحة البلاد العليا والتي لخصها في ضرورة أن تأتي الحلول دستورية وتوافقية وفي إطار يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره وسلمه الإجتماعي الذي تتهدده مخاطر جمة وكثيرة.

وتمسك المؤتمر بالشرعية الدستورية والبرلمانية وحث كافة الأطراف على التمسك بمجلس النواب باعتباره الشرعية الباقية الحافظة للوحدة الوطنية والحاضنة للدولة الموحدة. لكن الخلاف كان كبيراً بين من أرادوا الحفاظ على الشرعية ومن رأوا غير ذلك. لقد كانت الحجة الأساسية التي تمسك بها الراغبون في تجاوز الشرعية أن مجلس النواب يتكون من غالبية مؤتمرية فاقترحنا أن يكون التوافق بين مكونات المجلس أساساً عند اتخاذ القرار أياً كان مستوى القرار، فلا تصبح الأغلبية مزية لأحد أو وسيلة لفرض رأي آحادي.

وأكثر من ذلك فإننا اقترحنا إعادة تشكيل مجلس الشورى وتوسيعه بما يحقق التوازن الوطني والسياسي والعددي إيماناً من المؤتمر وحلفائه بمبدأ الشراكة و تحقيقاً للعدالة، وقبلنا أن نكون في هذا المجلس أقلية مقابل أكثريتنا في مجلس النواب لتطمئن النفوس، وتقبل العقول.

وعندما لاحظنا بعض التردد عند بعض الأحزاب والمكونات السياسية في الأخذ برأينا تقدمنا بمقترح الغرفتين، تتكون الأولى من مجلس النواب والثانية من مجلس الشورى بصلاحيات توافقية ودستورية متوازنة تعزز الوحدة الوطنية، واعتبار اجتماع الغرفتين (النواب والشورى) مجلساً وطنياً انتقالياً أعلى حتى تجري الإنتخابات القادمة، توكل إليه وحصراً السياسات العامة للبلاد والقضايا الوطنية الكبرى وتتخذ فيه دون غيره القرارات المصيرية. ويمنح حق إصدار القوانين المهمة وخاصة قوانين المرحلة الإنتقالية وعلى مبدأ التوافق والشراكة أيضاً. على أن تصل عضويته حتى مائتين وخمسين عضواً أو أكثر قليلاً ويراعى في تكوينه منح المحافظات الجنوبية 50% من المقاعد الجديدة، والمرأة 30%، والشباب 20% إلتزاماً منا بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية وحرصاً على إعادة الوفاق والتوافق بين أبناء الوطن. لكن البعض أراد إسقاط الدستور والبرلمان معاً، وهو الأمر الذي لم يكن في مقدورنا الموافقة عليه أو التماهي معه، حرصاً على وطن قد تمزقه الصراعات، أو تقسمه الأطماع.

لقد كان فريقنا المحاور مزوداً بتعليمات واضحة من قيادة المؤتمر ولجنته العامة والمجلس الأعلى للتحالف الوطني الديموقراطي بإبداء المرونة اللازمة والصبر وتقديم التنازلات تلو التنازلات طالما حققت مصلحة وطنية أو إجماعاً وطنياً نراه في هذه الظروف ضرورة وطنية وسياسية في ظل أزمة خانقة، واختلالات أمنية مدمرة، وتهديد واضح للوحدة الاجتماعية والوطنية.

وخاض فريقنا في نقاشات مطولة مع كافة المكونات مجتمعة ومنفردة وللأسف لم تبد بعض الأطراف المرونة الكافية التي كان يجب حضورها، وكنا نأمل فيها عندما تحضر مصلحة اليمن واليمنيين. كما لم تبد تفهماً لموقفنا الذي غلَّب مصلحة الوطن فوق كل مصلحة.

وفي ضوء ذلك ورغبة منا في تفادي مخاطر الإنقسام السياسي أو إستمرار الخلاف الذي لا يخدم الوطن. فقد قرر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وبعد مناقشات مطولة في هيئاته القيادية ومع حلفائه الوقوف إلى جانب الإجماع الوطني في ترتيب أوضاع السلطتين التشريعية والرئاسية أياً كانت نتائجه، طالما عبر عن رأي الغالبية من أبناء اليمن وحقق إجماعاً وطنياً وسيكون المؤتمر مؤيداً ومتفقاً مع ما ستخرج به الأحزاب والقوى السياسية والإجماع الوطني، متمسكاً ومستمراً في الحوار وحاضراً في جلساته. مع الاحتفاظ بحقه في التعبير عن رأيه المتمسك بالدستور والشرعية البرلمانية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية، وكل ما يمثل مصلحة عليا للوطن. والله من وراء القصد

صنعاء 2015/2/15م